

# الفهرس

13	تقديم .....
17	أحمد عمران: إنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية: قراءة نقدية لقانون 29 أفريل 2016 المتعلق بالإجراءات الجماعية.....
17	المقدمة.....
21	الجزء الأول: قانون 29 أفريل 2016 من حيث الشكل.....
21	الفقرة الأولى: أحكام الإنقاذ والإجراءات الجماعية: من الانقسام إلى الاندماج.....
23	الفقرة الثانية: قانون الإنقاذ والمجلة التجارية أو مشاكل النسب
27	الجزء الثاني: قانون 29 أفريل 2016 من حيث المضمون أو طريقة المعالجة .....
28	الفقرة الأولى: الطابع التقليدي لمنهجية المعالجة المعتمدة.....
31	الفقرة الثانية: النفس التحرري لأحكام الإنقاذ.....
31	أ- طغيان الصبغة التعاقدية على التسوية.....
33	ب- تقليص دور الرقابة.....
35	الخلاصة.....

37 **بديع بن عباس: القاضي و نفاذ العقود في الإجراءات  
الجماعية** .....

- 48 ..... الجزء الأول: القاضي و نفاذ العقود
- 48 ..... الفقرة الأولى: مصادقة القاضي على الاتفاقات
- 49 ..... أ- المصادقة على اتفاق التسوية الرضائية
- 49 ..... 1- المصادقة على اتفاق التسوية الرضائية
- 50 ..... 1 - 1: المصادقة على اتفاق التسوية الرضائية بحكم القانون
- 51 ..... 1 - 2: المصادقة الاختيارية على اتفاق التسوية الرضائية
- 52 ..... 2 - آثار المصادقة على اتفاقية التسوية
- 54 ..... ب- مصادقة القاضي على برنامج الإنقاذ في التسوية القضائية
- 54 ..... 1 - مصادقة المحكمة على برنامج الإنقاذ بمواصلة المؤسسة  
لنشاطها وتعديله
- 54 ..... 2 - موافقة الدائنين على برنامج الإنقاذ بمواصلة المؤسسة  
لنشاطها وتعديله
- 57 ..... الفقرة الثانية: مواصلة القاضي تنفيذ العقود
- 60 ..... أ- مواصلة تنفيذ العقود خلال فترة المراقبة
- 60 ..... ب- مواصلة تنفيذ العقود عند إحالة المؤسسة للغير أو كرائها أو  
إعطائها للغير في شكل وكالة حرة
- 62 ..... 1 - عند إحالة المؤسسة إلى الغير
- 62 ..... 2 - عند كراء المؤسسة أو إعطائها للغير في شكل وكالة حرة
- 63 ..... الجزء الثاني: القاضي و إنهاء العقود
- 64 .....

64	.....الفقرة الأولى : من خلال دعاوى الإبطال
64	.....أ- دعوى الإبطال
64	.....1 - ممارسة دعوى الإبطال
65	.....1 - 1 : فترة الرّيبة
69	.....2 - 1 : التصرّفات القابلة للإبطال
73	.....3 - 1 : البطلان الوجوبي
77	.....4 - 1 : البطلان الاختياري
77	.....ب- دعوى عدم النّفاذ وفق أحكام الفصل 306 من م.ا.ع
77	.....1 - طبيعة دعوى عدم النفاذ
79	.....2 - نطاق دعوى عدم النفاذ
79	.....2 - 1 : في خصوص أحكام الإنقاذ
82	.....2 - 2 : في خصوص أحكام التفليس
85	.....الفقرة الثالثة: من خلال دعاوى الفسخ
85	.....أ- الفسخ الاختياري
89	.....ب- الفسخ الإجباري
93	..... <b>سماع قوبعة: وضعيّة المسيرّ في فترة المراقبة</b>
102	.....الجزء الأوّل: وضعيّة نظامية جديدة للمسيرّ في فترة المراقبة
104	.....الفقرة الأولى : وضعيّة نظامية تنظيميّة
104	.....أ- تنظيم عمليّة التسيير

110	.....ب- تنظيم علاقة المسيرّ بالدائنين
114	.....الفقرة الثانية: وضعية نظامية تشاركية
121	<b>الجزء الثاني: وضعية اشتباهية محتملة للمسير في فترة المراقبة.....</b>
122	.....الفقرة الأولى: المسير، مشتبه في مسؤوليته الجزائية
134	.....الفقرة الثانية: المسير، مشتبه في مسؤوليته المدنية
137	.....أ- دعوى سد العجز
143	.....ب- دعوى سحب إجراءات التسوية القضائية
145	.....ج- دعوى سحب إجراءات التفليس
148	.....الخاتمة
151	<b>فـرـحـات التـومـي: الإحالة في قانون الإجراءات الجماعية.....</b>
151	.....المقدمة
162	.....الجزء الأول: شروط الإحالة
162	.....الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية للإحالة
162	.....أ- مسألة التعريف
164	.....ب- آلية الإحالة «L'instrumentum»
165	.....الفقرة الثانية: الآثار القانونية للإحالة
165	.....أ- مصادرة المؤسسة
167	.....ب- برنامج الإنقاذ الحل البديل عن الإحالة
171	.....الجزء الثاني: تنفيذ حكم الإحالة

- 171 .....الفقرة الأولى: طبيعة الحكم القضائي الصادر بالإحالة
- 175 .....الفقرة الثانية: الطبيعة القانونية لكّراس الشروط
- 179 .....الفقرة الثالثة: الوضعية القانونية للمحال إليه
- 179 .....أ- انعدام الضمانات
- 181 .....ب- غياب الالتزامات الواضحة بمواصلة النشاط وتطوير المؤسسة

### سليم المصمودي: حياد القاضي والمؤسسة التي تمرّ بصعوبات اقتصادية

- 183 .....المقدمة
- 185 **الجزء الأول: تحييد القضاء الفردي عن واجب الحياد**
- الفقرة الأولى: تدعيم دور القاضي الفردي في البحث في سبل الإنقاذ
- 186 .....
- 191 الفقرة الثانية: تمكين القاضي الفردي من سلطة تقديرية واسعة
- 196 **الجزء الثاني: تقيّد القضاء الجماعي بواجب الحياد**
- الفقرة الأولى: من خلال الشروط الإجرائية العامة
- 196 .....
- 199 الفقرة الثانية: من خلال طريقة الطعون بالاستئناف

### عبد العزيز الفوراتي: إعادة هيكلة نظام التّسيير على ضوء قانون الإجراءات الجماعية

- 203 .....
- 205 **الجزء الأول: توزيع صلاحيات التّسيير**
- 208 .....الفقرة الأولى: تدخل المتصرف القضائي في التّسيير
- 212 .....الفقرة الثانية: مناط تدخل المتصرف القضائي في التّسيير

215	..... الشركة
216	..... الفقرة الأولى: أثر الإبعاد في التسوية القضائية
216	..... أ- أثر الإبعاد على أعمال التصرف والإدارة
219	..... ب- أثر الإبعاد على ممارسة حق التقاضي
222	..... ج- أثر رفع اليد في التفليس
227	<b>منذر شقرون وإيمان بن صالح: تقرير ختامي لملتقى قانون إنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية بين النص والتطبيق</b>
239	..... الملاحق
241	..... • قرارات استئنافية
241	..... عدم ترسيم الديون قبل افتتاح إجراءات التسوية القضائية لا يخول للدائنين استخلاص ديونهم إلا بعد إتمام برنامج الإنقاذ: قرار استئنافي ع 73158 دد بتاريخ 14 مارس 2019
251	..... • قرارات تعقيبية
251	..... التسوية القضائية لا تلغي حق الدائنين في استصدار سندات قضائية تثبت ديونهم: قرار تعقيبي ع 74100 دد بتاريخ 8 جوان 2020
259	..... الأحكام الانتقالية المتعلقة بالقانون عدد 36 المؤرخ في 29 أبريل 2016 المتعلقة بالإجراءات الجماعية: قرار تعقيبي ع 53672 دد بتاريخ 22 فيفري 2018

- البت في إمكانية إنقاذ المؤسسة التي تمر بصعوبات اقتصادية من عدمه لا يمثل التزاما بتحقيق نتيجة على عاتق المتصرف القضائي / الوقوف على إمكانية إحالة المؤسسة للغير من عدمه، هي مسألة موضوعية تندرج في إطار اجتهاد محكمة الأصل دون رقابة من محكمة القانون:
- 275 قرار تعقيبي ع53789 / 53788 / 2017 مدد بتاريخ 13 نوفمبر 2017
- الكتاب الرابع من المجلد التجاري حول الإجراءات الجماعية لم ينسخ القانون عدد 34 لسنة 1995 : قرار تعقيبي ع 2017 / 56428 مدد بتاريخ 11 جانفي 2018.....
- 289 الإجراءات الجماعية تفرض مبدأ التساوي بين الدائنين : قرار تعقيبي ع2018 . 58164 / 58177 مدد بتاريخ 16 جانفي 2019.....
- 297 قرار فسخ الإنقاذ يؤدي إلى إنهاء مهمة المتصرف القضائي . يخرق القانون القرار الذي يخلط بين مهمة التسيير التي أسندت للمتصرف القضائي وصفة الممثل القانوني للمؤسسة قرار تعقيبي ع67865 مدد بتاريخ 17 ماي 2018.....
- 315 تغيير الشكل القانوني للشركة يستوجب إعداد مشروع مصحوبا بتقرير مراقب الحسابات مع وجوب تقديمه للجلسة العامة الخارقة للعادة للمصادقة: قرار تعقيبي ع80878 . 2012. مدد بتاريخ 03 أبريل 2014
- 331 دعوى المعارضة ودعوى الاستحقاق شركة خضعت للتسوية القضائية ليس للإحالة مفعول تطهيري إلا بموجب تنفيذها : قرار تعقيبي مدني ع51771 مدد بتاريخ 3 ماي 2018.....
- 353 برنامج إنقاذ المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية وتنفيذه وجوب التحقق من إمكانية مواصلة النشاط قبل اللجوء للتفليس: قرار تعقيبي مدني عدد 32472 بتاريخ 24 نوفمبر 2016.....
- 367

- جواز طلب إبطال برنامج الإنقاذ لعدم تنفيذ المدين لالتزاماته : قرار  
تعقيبي مدني عدد 31193 بتاريخ 12 ماي 2016 ..... 381
- مسؤولية المحال له عن غرم الضرر الناتج عن نكوله وعدم دفعه ثمن  
الإحالة في الآجال المعينة بالاتفاق: قرار تعقيبي عدد 49700 بتاريخ  
04 جانفي 2018 ..... 391



# Sommaire

<b>Préface de Madame Najet BRAHMI-ZOUAOUL.....</b>	<b>9</b>
<b>Soulef FRIKHA : Le traitement pénal de la défaillance des entreprises en difficultés économiques.....</b>	<b>15</b>
<b>I- L'élargissement du champ d'incrimination.....</b>	<b>19</b>
A- Quant à l'auteur de l'infraction.....	19
1- Le commerçant.....	19
2- Les dirigeants.....	23
B- Quant aux éléments constitutifs.....	26
a- Elément matériel : variation entre dépenalisation et renforcement de la pénalisation.....	26
1- Dépenalisation partielle de la banqueroute simple....	27
2- Extension des comportements incriminés dans la banqueroute frauduleuse.....	29
2-1 Les comportements maintenus.....	29
2-2 Les comportements incriminés ajoutés par la loi du 29 avril 2016.....	31
b- Eléments intentionnels distincts.....	35
<b>II- La singularité des procédés.....</b>	<b>37</b>
A- Les effets du délit de banqueroute.....	37

1- Les effets pénaux.....	37
2- Les sanctions complémentaires.....	41
B- Les effets non pénaux.....	42
1- La mise en faillite directe sans passer par la procédure de règlement judiciaire.....	43
2- La nullité des actes effectués par le failli frauduleux	43
3- La singularité des poursuites.....	45
a- De la rigueur.....	45
b- À l'assouplissement.....	48
<b>Manel GHRAB : Le rôle du juge dans les licenciements économiques d'après la loi du 29 avril 2016.....</b>	<b>51</b>
<b>PARTIE I : L'appréciation du caractère nécessaire de la résolution des contrats de travail.....</b>	<b>59</b>
Section 1 : Les conditions de fond.....	60
Section 2 : Les conditions de forme.....	63
<b>PARTIE II : Le prononcé de la résolution des contrats de travail dans le cadre des procédures collectives.....</b>	<b>70</b>
Section 1 : Le motif économique du licenciement.....	70
Paragraphe 1: Un motif inhérent à l'activité économique....	71
A- Le caractère conjoncturel du motif économique : les difficultés économiques.....	72
B- Le caractère structurel du motif : la restructuration de l'entreprise.....	75

a- La réorganisation de l'entreprise.....	75
b- Les mutations technologiques.....	80
Paragraphe 2 : La suppression d'emploi permanent.....	83
A- La notion de suppression d'emploi permanent.....	83
B- Les salariés concernés par la suppression d'emploi.....	85
Section 2 : Les procédures de licenciement économiques dans le cadre des procédures collectives.....	89
Conclusion.....	93